

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
"شركة مساهمة مصرية"

القوانين المالية المجمعة الدورية
عن التسعة أشهر المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٢
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

الصفحة	المحتويات
٣	تقرير الفحص المحدود
٤	قائمة المركز المالي المجمعة الدورية
٥	قائمة الدخل المجمعة الدورية
٦	قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية
٧	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة الدورية
٨	قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية
٩ - ٣٥	الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة الدورية

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية المجمعة الدورية

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة الدورية المرفقة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مايو ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة الدورية للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليبية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقلل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مايو ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في ٣ يوليو ٢٠٢٢



قائمة المركز المالى المجمعة الدورية

الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١٣١	الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢٣١ مايو	إيضاح	الأصول
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى		
١,٢٩١,٨٥٩	١,٢٧٨,٤٤٤	(٤)	الأصول غير المتداولة
١٢٦,٩٧٨	١٢٥,١٣١	(٥)	الأصول الثابتة (بصافي)
٤٠١,٦٧٧	٣٩٩,٥٣٩	(٦)	استثمارات عقارية (بصافي)
٢٣,٠١٠	١٥,٣٤٠	(٧)	مشروعات تحت التنفيذ
١,٨٤٣,٥٢٤	١,٨١٨,٤٥٤		أوراق قبض تستحق بعد أكثر من سنة
			إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
١٠,٤٧٠	١٠,٤٧٠	(٨)	أصول محفظتها بغرض البيع
٢٠٣,٩٩٥	٣٥٠,٢٣٣	(٩)	استثمارات في أون خزانة
٢٦,٢٧٠	١٦,٩٧٠	(٧)	أوراق قبض
٢٠,٥٦٧	١٩,٣٠٩	(١٠)	المخزون
٣٥,٢٥٥	٦٤,٣٤٥	(١١)	مدينون ولرخصة مدينة أخرى
٩٩٣,٩٤٩	١,٠٨٢,٧٣٥	(١٢)	نقية وما في حكمها
١,٢٩٠,٥٠٦	١,٥٤٤,٠٦٢		إجمالي الأصول المتداولة
٣,١٣٤,٠٣٠	٣,٣٦٢,٥١٦		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
٩٠٩,٠٠٠	٩٠٩,٠٠٠	(١٣)	حقوق الملكية
٢١٧,٢٥٠	٤٨٤,٦٢٠	(١٤)	رأس المال المصدر والمدفوع
٧٦٨,٩٧٥	٦٧٦,١٦١		احتياطيات
٦٦٧,٦٤٥	٥١٧,٢٢٥		الربح المرحة
٢,٥٦٢,٨٧٠	٢,٥٨٧,٠٠٦		صافي ربح الفترة / العام
٥,٢٢٧	٥,٣٥٧		إجمالي حقوق ملكية الشركة الأم
٢,٥٦٨,٠٩٧	٢,٥٩٢,٣٦٣		الحقوق غير المسيطرة
			إجمالي حقوق الملكية
١٠٣,٢٤٤	١١٥,١٩١		الالتزامات غير المتداولة
١,٧٥١	٨٨٦		الالتزامات ضريبية مؤجلة
١٠٤,٩٩٥	١١٦,٠٧٧		أيرادات مقدمة
			الموردين والمقاولون
٥٥,٠٢٠	٢٧٥,١٣٩		مخصصات
١٤,٤٧٠	٦,٨٦٦		دائنوں وحسابات دائنة أخرى
٧١,١٦٢	١١٤,٢٦٥	(١٥)	ضريرية لدخل المستحقة
١٠٢,١٩٢	٩١,١٥٨	(١٦)	إجمالي الالتزامات المتداولة
٢١٨,٠٩٤	١٦٦,٦٤٨	(١٧)	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات
٤٦٠,٩٣٨	٦٥٤,٠٧٦		
٣,١٣٤,٠٣٠	٣,٣٦٢,٥١٦		

العضو المنتدب

أ. د/ أحمد زكي بدر

مدير عام الشئون المالية

أ/ أشرف محمد إبراهيم

قائمة الدخل المجمعه الدورية

الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ مايو ٣١	الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢ مايو ٣١	التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ مايو ٣١	التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢ مايو ٣١	إيضاح	
الف جنية مصرى	الف جنية مصرى	الف جنية مصرى	الف جنية مصرى		
٢٨٧,٥٣٠	٢٩٨,٦٥٤	٩٧٦,٧٦٩	١,٠٧٠,٠٣٨	(١٨)	إيرادات (يضم) تکلف لنشاط
(٩٧,٤٣٧)	(٩٣,٨٤٤)	(٢١٩,٤٦٩)	(٢٨٥,٨١٥)	(١٩)	مجمل الربح (يضم) إضاف
١٩٠,١٩٣	٢٠٤,٨١١	٧١٧,٣٠٠	٧٨٤,٢٤٣		إيرادات أخرى مصروفات الإدارية و عمومية
٦٥٧	١٩٨	٦,١٣٦	٥,٤٦١		رواتب و مكافآت و بدلات أعضاء مجلس الإدارة
(٢٦,١٢٥)	(١٩,٠٠١)	(٦٤,٧٩٩)	(٥٩,٦٥٠)	(٢٠)	أهلاك الأصول للثبات الإدارية
(١,١١٧)	(١,٠٦١)	(٨,٣٥٠)	(٣,٥٠٢)		ربح اسلامية
(١١٢)	(١٦٤)	(٣٥٧)	(٤١٢)		الأصل محلقياً في قيمة مدینون
	-	-	٣٧٠		مصاريف أخرى
(١٢٨)	(٧٢,٩٨٠)	(٦٢٨)	(٧٤,٢٠٣)	(٢١)	صافي ربح التشغيل
١٦٢,٨٩٨	١١١,٧٩٢	٦٣٩,٣٠٢	٦٤٩,٢٨٧		إضافات:
١٥,٩١٩	١٨,٧٧٠	٤٦,٥٦٢	٦٥,٢١٩		فولاذ دائنة
١,٥٧٥	١٥,٥١٧	٤,١٠٦	٣٥,٥٢٥		إيرادات استهلاك في آذون خزانة
(١٨٠)	(٥)	(١,٢٧٧)	(٥)		فروق عملة
١٨٠,١٧٢	١٤٦,٠٧٤	٦٨٨,٦٩٣	٧٥٠,٠٢٦		صافي ربح الفترة قبل الضرائب (يضم)
(٤٨,٥٣٦)	(٧٩,٩١٠)	(١٥٨,٧٧٤)	(٢١٨,٩٧٢)	(١٧)	اضريبة نادلة
(١,٠٨٨)	(٣,١٠٦)	(٩,٤٢٩)	(١١,٩٤٧)		اضريبة لموجلة
١٣١,٥٤٨	٦٣,٠٥٨	٥٢٠,٥٤٠	٥١٩,١٠٧		صافي ربح الفترة بعد الضرائب
١٣٠,١٥٨	٦٢,٤٩٦	٥١٩,٠١٣	٥١٧,٢٢٥		يقسم إلى
٣٩٠	٥٦٢	١,٥٢٧	١,٨٨٢		نسبة مساهمي الشركة للأربضة
١٣٠,٥٤٨	٦٣,٠٥٨	٥٢٠,٥٤٠	٥١٩,١٠٧		لغير غير المسيرة
١,٤٣	٠,٦٩	٥,٧١	٥,٦٩	(٢٢)	نسبة السهم من صافي ربح الفترة (الف جنية / سهم)

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقواعد المالية المجمعه الدورية و تقرأ معها.

الظبو المنتدب
أ.م/أحمد ربي بر

مدير عام الشئون المالية

أ/شرف محمد إبراهيم

قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية

الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ مايو ٣١	الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢ مايو ٣١	التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ مايو ٣١	التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢ مايو ٣١	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
١٣٠,٥٤٨	٦٣,٥٨	٥٢١,٥٤٠	٥١٩,١٠٧	صافي أرباح لفترة بعد لضريبة الضمان
--	--	--	--	بنود الدين الشstral الأخرى إجمالي الدخل الشstral عن الفترة
<u>١٣٠,٥٤٨</u>	<u>٦٣,٥٨</u>	<u>٥٢١,٥٤٠</u>	<u>٥١٩,١٠٧</u>	يقتسم إلى: نصيب مساهمي الشركة لفترة لح Rooney غير المسقطة
١٣٠,١٥٨	٦٢,٤٩٦	٥١٩,٠١٣	٥١٧,٢٢٥	
٣٩٠	٥٦٢	١,٥٢٧	١,٨٨٢	
<u>١٣٠,٥٤٨</u>	<u>٦٣,٥٨</u>	<u>٥٢١,٥٤٠</u>	<u>٥١٩,١٠٧</u>	

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقواعد المالية المجمعة الدورية و تقرأ معها.

العضو المنتدب
أ.د. أحمد زكي يدر



مدير عام الشئون المالية
أ/ أشرف محمد إبراهيم



قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية

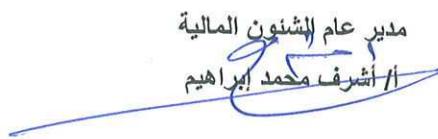
التسعه أشهر المنتهية في ٢٠٢١ مايو ٣١	التسعه أشهر المنتهية في ٢٠٢٢ مايو ٣١	إضاح	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى		
٦٨٨,٦٩٣	٧٥١,٠٢٦		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي ربح لفترة قبل الضرائب
٥٠,٥٠١	٤٩,٢٨٠		تعديلات لتسوية صافي الربح من أنشطة التشغيل
--	(٣٧٠)		الإلكارات
٢٥	--		ربح رأسمالية
٢,٥٩٩	--		تسويات طي رباح مرحلة
--	٦٦,٧٩٦		المساهمة النكافية
--	٣,٠٠٠		مخصصات مكتنة
(٤,١٠٦)	(٣٥,٥٢٥)		الأضمحلال في قيمة المدينون
(١٧,٣١٦)	(٦٥,٢١٩)		إيرادات استئمر في اذون خزانة
٧٢٠,٣٠٦	٧٦٧,٩٨٨		فوائد دائنة
٧,٦٧٠	١٦,٩٧٠		صافي الربح قبل التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
(٢٧٤)	١,٢٥٨		التغير في اوراق القبض
(٥٨,٥٨٢)	(٢٨,٩٥٦)		التغير في المخزون
١٣٩,٥٩٦	(١١,٣٤)		التغير في المدينون وحسابات مدينة أخرى
١١٥,٢٩٨	٢١٩,١١٩		التغير في الدائنون ولصدقة دائنة أخرى
٧,٥٥٦	(٧,٦٠٤)		التغير في إيرادات مقدمة تستحق أقل/أكثر من سنة
(٢٦,٦٣٠)	(٢٨,٧٩٨)		التغير في الموردين والمقاولون
--	(٢٣,٦٩٣)		توزيعات رباح عاملين مدفوعة
(١٥١,٢٧٠)	(٢٧٠,٤١٨)		استخدم من المخصصات
٧٨٠,٣٠٠	٦٣٤,٨٣٢		ضرائب دخل مدفوعة
			التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٩,٥٥٦)	(٣٢,٠٨٦)		(مدفعات) لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
--	٥٧٧		مقيوضات من بيع أصول ثابتة
(٤٦,٢٣٦)	(٩٨٦,٠٩٨)		مدفعات / مقيوضات استثمار اذون خزانة
--	٨٧٠,٦٣٣		المحصل من استثمارت في اذون خزانة
١٧,٣١٦	٦٥,٢١٩		فوائد دائنة محصلة
(٦٨,٤٧٦)	(٨١,٧٥٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(١٤٢,١٨٧)	(٤٦٤,٢٩١)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(١٦٨,٨١٧)	(٤٦٤,٢٩١)		توزيعات رباح اسهم مدفوعة
٥٤٣,٠٠٧	٨٨,٧٨٦		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٥٥٨,٠٢٤	٩٩٣,٩٤٩		صافي الزيادة في النق提ة وما في حكمها خلال الفترة
١,١١,١٣١	١,٠٨٢,٧٣٥	(١٢)	النق提ة وما في حكمها في أول الفترة
			النق提ة وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقواعد المالية المجمعة الدورية و تقرأ معها.

العضو المنتدب
أ.د.أحمد زكي يدر



مدير عام الشئون المالية
أشرف محمد إبراهيم



الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية

١. نبذة عن الشركة

(أ) نشأة الشركة

- تأسست شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" في ١٤ مارس ١٩٩٦ تحت اسم المستشفى الدولي للأورام والجراحات الدقيقة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والذي حل محله القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ووفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٣٠٩٧ لسنة ٢٠٠٠ فقد تم تعديل إسم الشركة ليصبح قناة السويس لتوطين التكنولوجيا وقد تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠.
- بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" "شركة دامجة" وشركة قناة السويس للخدمات التعليمية "شركة مساهمة مصرية" "شركة مندمجة" على الاندماج وإتخاذ تاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٤ أساساً للتقييم والإندماج.
- بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركاتين على التقييم الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب خطاب الهيئة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤.
- بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤ تمت الموافقة من السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الاندماج.
- قد تم التأشير بالإندماج في السجل التجاري للشركة بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٥.

(ب) غرض الشركة

- إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية والحضانات العلمية ومراكز التدريب لإعداد الباحثين ونقل التكنولوجيا وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك.
- تصميم البرمجيات وإنتاج المحتوى الإلكتروني - تصميم وتطوير البرمجيات ونظم التشغيل والنظم المدمجة وإدخال البيانات على الحاسوبات بالوسائل الإلكترونية وإنشاء البيانات ونظم المعلومات الإلكترونية بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات.
- إنتاج برامج وأنظمة الحاسوب الآلية - تصميم وإنتاج برامج وأنظمة الحاسوب الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها.
- الإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري بشرط لا يقل عدد الوحدات عن ٥٠ وحدة سكنية.
- إقامة المستشفيات المتكاملة وما تضمنه من أنشطة داخلية علاجية أو خدماتية إلى غرض الشركة الدامجة وذلك بشرط أن تقدم ١٠ % بالمجان سنويًا من عدد الأسرة التي يتم شغلها بالنسبة للمستشفى خلال فترة الإعفاء الضريبي.
- إنشاء و إدارة جامعات و معاهد و مدارس و مؤسسات تعليمية و مؤسسات جامعية.
- الإستثمار العقاري.

(ج) مقر الشركة

- ٦ شارع الجهاد من شارع السودان - ميدان لبنان - الجيزة ووفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧ فقد تقرر نقل الشركة الإداري إلى ١١٠ شارع القصر العيني - مبني بنك التنمية الزراعية - القاهرة وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري ، فقد تقرر نقل مقر الشركة الإداري إلى ٩ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - الوحدة رقم ٣٠١ الدور الثالث - القاهرة وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري.

(د) السجل التجاري

سجل تجاري رقم ٦٥٣ - الإستثمار - القاهرة.

(هـ) السنة المالية

- تبدأ السنة المالية للشركة في أول سبتمبر وتنتهي في ٣١ أغسطس من كل عام.
- تم إعتماد القوائم المالية المجمعية الدورية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٢.

(و) القيد لدى بورصة الأوراق المالية والإيداع المركزي

- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي بالبورصة المصرية.
- الشركة مقيدة لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وكذا في ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

١.٢. أسس التجميع

- تم إعداد القوائم المالية المجمعية عن طريق تجميع القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة بتجميع البنود المتشابهة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات.
- تم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في كل شركة تابعة ونصيب الشركة القابضة في حقوق الملكية في كل شركة تابعة.
- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح غير المحققة المتبادلة بين شركات المجموعة.
- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي صافي أرباح الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة الأم تم إدراجها ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعية ببند مستقل "حقوق غير المسيطرة" وتم حسابها بما يساوي حصتها في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة.
- تكلفة الاقتناء تم توزيعها كالتالي:-

١- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ اقتناء الاستثمار وفي حدود نسبة مساهمة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

٢- الزيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة الشركة الأم في رأس مال الشركات التابعة يتم إثباتها كشهرة.

١.٣. نطاق القوائم المالية المجمعية

تنصي القوائم المالية المجمعية للشركات التي تساهم فيها الشركة بنسبة أكبر من ٥٠% من رأس المال ولها سيطرة عليها والشركات التي تقل نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% ويكون للشركة القدرة على السيطرة علي قرارات الشركة ، وفيما يلي بيان الشركات التي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعية :

نسبة المساهمة	جامعة ٦ أكتوبر
٦٩٩,٦٨%	

٢. الإلتزام بمعايير المحاسبة والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- تم الإفصاح عن أهم السياسات المطبقة بالشركة.
- هذه هي القوائم المالية الدورية المستقلة الأولى والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" ومعايير المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء".
- وقد تم توضيح أثر التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (٦-٢).

٣. عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٤. استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعدد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كلها.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- إثبات الضريبة الموجلة.
- الأعمار الانتاجية للأصول الثابتة.
- المخصصات والالتزامات المحتملة.
- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- الإضمحلال في قيمة الأصول غير المالية.
- تصنيف عقود التأجير.
- الاعتراف بالإيراد :- يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

٢. أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

٥. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث أما

في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام أو في غياب السوق الأساسية، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام

تقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي توافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.
يجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستنيرة بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصى هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهمًا لقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.
- المستوى الثاني: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهمًا لقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهمًا لقياس بأكمله غير ملحوظة.

٦. التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة.

وبتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة الجديدة على القوائم المالية الدورية وقصرها على القوائم المالية السنوية بنهائية عام ٢٠٢٠.

وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية إلى أول يناير ٢٠٢١:

- (أ) معيار (٤٧) – الأدوات المالية
- (ب) معيار (٤٨) – الإيراد عن العقود مع العملاء
- (ج) معيار (٤٩) – عقود التأجير

قامت الشركة بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة المصري رقم "٤٧" الأدوات المالية (انظر أ) ومعايير المحاسبة المصري رقم "٤٨" الإيراد من العقود مع العملاء (انظر ب) اعتباراً من ١ سبتمبر ٢٠٢١، لكن ليس لهم تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة.

.٢. أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

.٦.٢ التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

.أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصري رقم (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

قامت الشركة بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) - الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن السنة المالية المنتهية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ ولا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.

التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية.

يحتوي معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على تصنيفات رئيسية للأصول المستهلكة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يستند تصنيف الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) عموماً إلى نموذج الأعمال الذي تتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفق النقدي التعاقدية. يحذف معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بنود معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) السابقة من المحافظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والمدينين والمتحدة للبيع. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، لا يتم فصل المشتقات الضمنية في العقود التي يكون فيها المضيف أصلاً مالياً في نطاق المعيار. بدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المركبة ككل.

يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) تأثير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتبكة.

للحصول على شرح لكيفية تبويث الشركة للأدوات والحسابات المالية وقياسها للأرباح أو الخسائر ذات الصلة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، انظر الإيضاح رقم (٣٥).

الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

يستبدل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) نموذج "الخسارة المتکبدة" في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" (ECL). يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأصول التعاقدية والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكن ليس على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت مبكر عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦).

.ب- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الانتاج")، يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما أن تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية أو عند نقطة من الزمن - يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

الاعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة نشاط الشركة ، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة ، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم "٤٨" على الإعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً ، حيث يتم الإعتراف بالإيراد على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالالتزام الأداء والذي لا يختلف جوهرياً بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

تكليف الحصول على عقد مع العميل

بموجب معيار المحاسبة المصري رقم "٤٨" ، فإن بعض التكاليف الإضافية المتکبدة للحصول على عقد مع عميل ("تكاليف العقد") ، والتي لم تكن مؤهلة في السابق للاعتراف بها كأصل بموجب أي من المعايير المحاسبية الأخرى يتم الإعتراف بها.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٣

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

المعاملات بالعملات الأجنبية

١,٣

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها إلى الجنيه المصري وفقاً لسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفارق العملة في قائمة الدخل. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر.

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

الأصول الثابتة ٢,٣

- الإعتراف والقياس الأولى

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال - إن وجد.

تضمن التكاليف كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. وبالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناصها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بقائمة الدخل بند ايرادات او مصروفات اخرى.

- التكاليف اللاحقة على الإقتداء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكاليف وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. وقد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل الأساسي هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدتها.

الإهلاك

يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك بناءً على تكلفة الأصل الثابت ناقصاً القيمة التخريبية له أو القيمة المتبقية في نهاية عمره الإنتاجي المقرر، وتتمثل القيمة التخريبية للأصل في صافي القيمة المتوقعة الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل، إذا كان بحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي المقرر.

ويتم تحويل القيمة القابلة للإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة ، فيما عدا الأرضي فلا يتم إهلاكها، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع من الأصول الثابتة:-

<u>العمر الإنتاجي</u>	<u>الأصل</u>
<u>المقدر بالعام</u>	<u>مباني</u>
٥٠	وسائل نقل وانتقال
٦,٦٧	اثاث وتجهيزات
١٠	الاجهزه والمعدات
١٠	الات ومعدات
١٠	عدد وأدوات
٥	اثاث ومفروشات
١٠	وسائل نقل وانتقال
٥	كتب
١٠	حدائق
١٠	متاحف
٣٠,٣	تايم شير

يعاد النظر في الأعمار الإنتاجية وطرق الإهلاك المستخدمة والقيمة التخريبية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية وتعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول

٣ أهم السياسات المحاسبية المتبعه (تابع)

٣.٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات التي تم الحصول عليها بغرض إعادة البيع أو لتحقيق ايجار أو كليهما معاً و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات باستخدام نموذج التكالفة - تكلفة الإقتاء- أو في تاريخ التبادل على أن يتم إعادة قياس إضمحلال تلك الاستثمارات في نهاية الفترة المالية أخذًا في الاعتبار ظروف السوق النشط لتلك العقارات مع إدراج التغير في القيمة الإستردادية عن تكلفة الاستحواذ لتلك الاستثمارات بقائمة الدخل و في حالة حدوث ارتفاع في قيمتها الإستردادية يتم إضافته إلى ذات البند و ذلك في حدود ما سبق تحميلاه على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة و لا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أي عقارات محتفظ بها و مقتناه فقط بغرض التصرف اللاحق فيها في المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.

و تم إثبات الاستثمار العقاري بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منه مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال - إن وجد - و يتم إلأكها بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الافتراضي المقدر لكل استثمار و فيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع:

السنوات	الأصل
٥٠	مباني
٥:١٠	اثاث وتجهيزات ومعدات

٤.٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشا من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٥.٣ الاستثمارات في مؤسسات تابعة

يتم إثبات الأستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة مخصوصاً منها أي خسائر إضمحلال في قيمتها هذا و تقوم الشركة بتقييم الأستثمارات الخاصة بها عند وجود مؤشر على اضمحلالها ، وفي حالة إضمحلال القيمة القابلة للأسترداد للأستثمار عن قيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الاستثمار بقيمة خسائر الإضمحلال وتحميلاه على قائمة الدخل.

٦.٣ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٧.٣ أذون الخزانة

يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بتكلفة الإقتاء و يتم تقييم الإستثمارات في نهاية الفترة المالية بصفى القيمة الإستردادية و ذلك باستهلاك الفرق بين تكلفة الإقتاء و القيمة الإستردادية خلال الفترة من تاريخ الحياة و حتى تاريخ الإسترداد بإضافة قيمة الإستهلاك على التكلفة مقابل إدراج ذلك الطرف بقائمة الدخل

٨.٣ النقية وما في حكمها

تتضمن النقية وما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذلك أرصدة البنوك سحب على المكتشف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة و ذلك لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية.

٩.٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تبث المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية التي تتعامل بها مع الغير.

٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠.٣ الأضمحل

الأصول المالية غير المشتقة

السياسة المطبقة من ١ سبتمبر ٢٠٢١

الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد

تعترف الشركة بخصصات الخسارة لخسائر الإئتمان المتوقعة للأى:

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة؛

- الإستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

- الأصول الناشئة عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي ، باستثناء ماليٍ ، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديديها على أن تكون لها مخاطر أئتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ و

- أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الإئتمان (أى خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأدة المالية) زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولى.

دائماً ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريين والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الإئتمان المتوقعة على مدى عمرها.

- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الإئتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتحدة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والتوعوية بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقدير الإئتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

- تفترض الشركة أن مخاطر الإئتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفترة أكثر من ٣٠ يوم.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن السداد عندما:

١. من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسبييل الصisan (إن وجد)؛ أو

٢. الأصل المالي قد مضى عليه فترة أكثر من ٩٠ يوماً.

٣. تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتخطى على مخاطر الإئتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الإئتمان لها مساوياً للتعریف المفهوم عالمياً - "درجة الاستثمار".

الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأدة المالية. الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال فترة ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأدة أقل من ١٢ شهر) الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة والحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الإئتمان..

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

هي تقدير مرجح بالإحتمالات لخسائر الإئتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أى الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إسلامها) يتم خصم خسائر الإئتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلى للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحة الإئتمانيا

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الأصل المالي "إضمحل إئتمانياً"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠.٣ الأضمحلال (تابع)

- تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الأصول المالية انتقائياً البيانات القابلة للرصد.
- صعوبته ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و
- انتهاء العقد مثل الإخفاق أو يكون متاخر السداد لفتره أكبر من ٩٠ يوم و
- إعادة الهيكلة الخاصه بقرض او سلفه بواسطه الشركة بشرط لن تراعيها الشركة بطريقه او بأخرى؛ و
- من المحتمل أن يدخل المقترض في إفلاس أو عمله إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الإنقائية المتوقعة في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمه الدفترية للأصول.
 بالنسبة للأوراق المالية في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تحويل مخصص الخساره على الأرباح او الخسائر ويتم الإعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

ادم الدين

يتم شطب اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقوله لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفرد، لدى الشركة سياسة إدام اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقدير بصوره منفرده فيما يتعلق بتقويت و مقدار الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد كبير من المبلغ المشطبه. و مع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل سنة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأعمال تحت التنفيذ، والأصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر لإضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير القيمة الإستردادية للأصل.

لإجراء اختبار إضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معًا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقديه داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أومجموعات الأصول - وحدات توليد النقده.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تغيرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية، يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال في الأرباح أو الخسائر. على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الإضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالأسافى بعد الإهلاك والإستهلاك) ما لم يتم الإعتراف بالخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١١.٣ عقود التأجير

تم تعديل سياسة ثبات عقود التأجير طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) المحاسبة عن عقود التأجير

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما علي أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، و يصنف عقد الإيجار علي أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهريه ما يقارب كافة المخاطر و المنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد و بخلاف ذلك يصنف العقد علي أنه عقد إيجار تشغيلي و يعتمد اعتبار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي علي جوهر المعاملة و ليس علي شكل العقد ، ومن أمثلة الحالات عادة بمفردها أو مجتمعة إلي تصنيف عقد التأجير علي أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

١. يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
٢. كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للمارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستتم ممارسته.
٣. تخطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
٤. تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، علي الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
٥. يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١١,٣ عقود التأجير (تابع)

أ- عقود التأجير التمويلي

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المحفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي و عرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

أ- عقود التأجير التشغيلية

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أساس منتظم آخر. و يجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

قائمة التدفقات النقدية ١٢,٣

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة غير المباشرة .

رأس المال ١٣,٣

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإصدار الأسهم العادية و خيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق المساهمين.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المحدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة شراء التكاليف المباشرة كتغير في حقوق الملكية وتبويب الأسهم المشتراء كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

الاحتياطي القانوني ١٤,٣

طبقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانتهه التنفيذية والنظام الأساسي الشركة يجنب ٥٪ على الأقل من صافي الربح لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز التوقف عن تجنب هذه النسبة اذا بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

دائنون وحسابات دائننة أخرى ١٥,٣

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي يتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم استلامها.

المخصصات ١٦,٣

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم او مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل ان يتربّع عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام و اذا كان الاثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تغيرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

أ- المطالبات القانونية

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الإستشارات القانونية الملائمة.

ب- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والإتفاقيات مع تلك الأطراف.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٧,٣ إثبات الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتحويل الخدمة وذلك عند انتقال السيطرة وتغير التكاليف المرتبطة بها وكذلك المرتد منها بشكل يمكن الوثيق به ، مع عدم قدرة الادارة على احداث اي تأثير لاحق علي الخدمة، ومع امكانية قياس الإيراد بشكل يمكن الوثيق به.

معايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) اطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معايير المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاءات").

- يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على البضاعة او الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن. يتطلب قدر من الحكم الشخصي.
- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت الشركة تتوقع استرداد تلك التكاليف.

تأثير المحتمل على القوائم المالية

نظراً لطبيعة أنشطة الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة، فإن تأثير معيار محاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً.

أ. الإيرادات من عقود التأجير التمويلي

يتم الاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير، على أساس نمط يعكس معدل عائد دورى ثابت لصافي الاستثمار المؤجر في عقد التأجير. يتم الاعتراف المؤجر توزيع إيرادات التمويل على مدى مدة عقد التأجير على أساس منتظم ومتناطيقي ويتم الاعتراف على المؤجر تطبيق دفعات الإيجار المتعلقة بالسنة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ و إيراد التمويل غير المحقق.

ب-إيرادات التأجير التشغيلي

- يتم الاعتراف على المؤجر بدفعات التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.
- ويتم الاعتراف على المؤجر تطبيق أساس منتظم إذا كان الأساس أكثر تعبير عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.
- يتم الاعتراف بإيراد الفوائد بقائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وبالتالي يتم توزيع إيراد الفوائد على مدار عمر الأصل وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلية الذي يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة وعند حساب معدل الفائدة الفعلية تقوم الشركة بالأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية.

ج-إيرادات الاستثمار

يتم الاعتراف بإيرادات الاستثمار المالية في حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمتحققة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار التوزيع بالجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والتي اعتنقت توزيعات الأرباح.

د-الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعل وعند وجود إضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقعة تحصيلها.

١٨,٣ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من توزيعات الأرباح النقدية كحصة للعاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح غير الموزعة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٩.٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلاها على قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحقق فيها تلك المصروفات.

١. تكاليف الإقراض

يتم رسملة تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرةً باقتناء أو إنشاء أو انتاج الأصول الثابتة المؤهلة للرسملة وتحميلاها على تكاليف تلك الأصول وتتوقف رسملة تلك الفوائد والعمولات اعتباراً من تاريخ صلاحية تلك الأصول للاستخدام. هذا ويتم تحويل تكاليف الإقراض الأخرى كمصرف خلال العام المالي الذي تكبدت فيها الشركة تلك التكاليف على قائمة الدخل في حساب المصروفات التمويلية باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

يتم التوقف عن رسملة تكاليف الإقراض خلال الفترات التي تتعرض فيها أعمال تنفيذ الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في أغراض المحددة له، كما يتم الانتهاء من عملية الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهيرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكاليف الإقراض للاستخدام في أغراض المحددة له أو عند الانتهاء من إنشاء جزء من الأصل المؤهل لتحمل تكاليف الإقراض.

٢. مزايا العاملين

يتم الاعتراف بالالتزاماتنظم مزايا الاشتراك المحدد كمصرف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعات المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نفقي. تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مسؤوليات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

٣. ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كأرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرةً أو تجميع الأعمال.

ب ١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (قوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

ب ٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروقات المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة التي يتنتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

الاعتراف الأولى بالشهرة، أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:
 ليست تجميع الأعمال.

لا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)
 الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة ومحصص في مشروعات مشتركة أو المدى
 الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروقات المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في
 المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفوائد المؤجلة للشخص عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقييم موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروقات المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية لإجراءات الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصولها والالتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)	١٩,٣
ج - الإيرادات والتكاليف التمويلية تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي: الفوائد الدائنة الفوائد المدينة أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.	
مكافأة ترك الخدمة وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١٠٣) بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٥ يتم اثبات استحقاق مكافأة ترك الخدمة بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من سنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية لها محسوبة على أساس آخر راتب إجمالي ويطبق ذلك أيضاً على العاملين الذين يتم تعينهم بعد سن الستين.	٢٠,٣
توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.	٢١,٣
نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسمها العادية. يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.	٢٢,٣
الأدوات المالية ١. الإعتراف والقياس الأولي يتم الإعتراف بالأصول المتداولة وسندات الدين المصدرة مبدئياً عند نشأتها. يتم الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداء. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن علماً بدون عنصر تمويل هام) أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكاليف المعاملة التي تتسبب مباشرة إلى إقتاعها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر التمويل مبدئياً بسعر المعاملة.	٢٣,٣
٢. التصنيفات والقياس اللاحق الأصول المالية - السياسة المطبقة من ١ سبتمبر ٢٠٢١ عند الإعتراف المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات الدين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم إعادة ترتيب الأصول المالية إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، و في هذه الحالة يتم إعادة ترتيب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التالية للتغير في نموذج الأعمال. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية. إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المسدد) كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر: إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير مسدود) عند الإعتراف الأولي لأدوات الملكية وغير المحافظ بها بغضون التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات في قائمه الدخل الشامل الآخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حده. إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمه الدخل الشامل الآخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخساره و هذا يتضمن كافة مشتقات الأصول المالية. عند الإعتراف الأولي ، للشركة امكانية الاختيار بشكل لا رجعه فيه في تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمه الدخل والدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يقلل جوهري من عدم التوافق المحاسبى الذي قد ينشأ. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة، باستثناء السياسة المحاسبية التالية والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من ١ سبتمبر ٢٠٢١.	

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ سبتمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتكمل المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار : السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقية خارجة أو تحقيق تدفقات نقية من خلال بيع الأصول وكيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها والمخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر. كيف يتم تعويض مديرى النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المداراة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل. إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثلاثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول. الأصول المالية المحافظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من ١ سبتمبر ٢٠٢١ لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف أصل المبلغ على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولى . تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکالیف الإداریة)، وكذلك هامش ربح. عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلى : الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛ الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدى، بما ذلك صفات المعدل المتغير؛ الدفع مقدماً وميزات التمديد؛ والشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من اصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع)

توافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإنتهاء المبكر للعقد بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغ التعاقدى، و هي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الأسنى التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنتهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدماً غير ذات أهمية عند الإعتراف الأولى.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ سبتمبر ٢٠٢١

نفاذ الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في قائمة الدخل.	الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكالفة المستهلكه بخسائر الإضمحلال. يتم الإعتراف ب الإيرادات الفوائد و مكاسب و خسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الإستبعاد في الربح أو الخسارة.	الأصول المالية المستهلكة بالتكلفة المستهلكه
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تتمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى قائمة الدخل.	استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إن وجد)
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح و خسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر. عند الإستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل الشامل سابقاً إلى قائمة الدخل.	أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إن وجد)

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٤٣,٣ الأدوات المالية (تابع)

الإلتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الإلتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الإلتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفه كمحظوظ به للمتاجرة، أو إذا كانت مشتبه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الإعتراف الأولي . يتم قياس الإلتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٤. الاستبعاد من الدفاتر
الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لإسلام التدفقات النقدية من الأصل المالي فى معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحافظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة فى معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها فى قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحافظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. فى هذه الحالات، لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلي منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً وفي هذه الحالة يتم الإعتراف بالالتزام مالى جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الإلتزام المالي ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما فى ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الإلتزامات المتکبدة) في الأرباح أو الخسائر

٤. المقصاصة

يتم اجراء مقصاصة بين الأصل المالي والإلتزام المالي واظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، تتوافر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

٥. استثمار عقاري (بالصافي)

الاجمالي	اثاث وتجهيزات ومعدات	مباني	اراضي	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢٠٧,٧٧٩	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩	التكلفة في ٢٠٢١/٩/١
٨٠,٨٠١	٣٦,٢٠٧	٤٤,٥٩٤	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/٩/١
١,٨٤٧	-	١,٨٤٧	-	إهلاك الفترة
٨٢,٦٤٨	٣٦,٢٠٧	٤٦,٤٤١	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٢/٥/٣١
١٢٥,١٣١	-	٧٦,٦٣٢	٤٨,٤٩٩	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٥/٣١

الاجمالي	اثاث وتجهيزات ومعدات	مباني	اراضي	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢٠٧,٧٧٩	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩	التكلفة في ٢٠٢٠/٨/٣١
٧٨,٣٤٠	٣٦,٢٠٧	٤٢,١٣٣	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٠/٨/٣١
٢,٤٦١	-	٢,٤٦١	-	إهلاك العام
٨٠,٨٠١	٣٦,٢٠٧	٤٤,٥٩٤	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/٠٨/٣١
١٢٦,٩٧٨	-	٧٨,٤٧٩	٤٨,٤٩٩	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٠٨/٣١
				هناك أصول مهلكة دفترياً وبلغ تكلفتها نحو ٦٣ مليون جنيه.

٢٠٢١/٥/٣١	٢٠٢٢/٥/٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
١,٨٤٦	١,٨٤٧	اهمالات الاستئجار العقاري
١,٨٤٦	١,٨٤٧	

وتمثل صافي القيمة الدفترية في

صافي القيمة الدفترية صافي القيمة العادلة للاستثمارات

ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
١٢٨,٢٢٠	١٢٤,٥٤٣	معاهد شيراتون و ٦ اكتوبر
٦٠٤	٥٨٩	شقة المهندسين
١٢٨,٨٢٤	١٢٥,١٣٢	

١١. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢١/٠٨/٣١	٢٠٢٢/٠٥/٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
٤٧٠,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	مدينون شركة مصر للتأمين**
١٨,٠٤٦	١٨,٣٦٣	موردين و مقلولون دفعات مقدمة
١٣,١٤٥	١٠,٢٤٨	مدينوا طلاب رسوم دراسية (سنوات سابقة)
-	٢٧,٣٨٢	مدينوا رسوم دراسية
١٢,٣٨٦	٨,٩٧٨	مدينوا هيئات و شركات المستشفى
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	مدينون شركة مصر للتأمين- سداد معجل*
٢,٢٢٦	١,٩٦٠	أرصدة مدينة أخرى
٢,٣٣١	٢,٣٨١	مدينوا مصلحة الضرائب
-	٣,٠٦٧	إيرادات مستحقة
٢٥٢	٤,٢٧٥	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧	-	دفعات مقدمة
-	٤٣٢	ضرائب أذون خزانة
٧	٥٠٧	خطاءات خطابات ضمان
٥٢٣,٤٠٠	٥٥٢,٥٩٣	
(يخصم)		
(٢٢٥,٠٠٠)	(٢٢٥,٠٠٠)	أوراق الدفع-شركة مصر للتأمين
(٢٤٥,٠٠٠)	(٢٤٥,٠٠٠)	الاض محلال في مدينوا رسوم دراسية ***
(١٣,١٤٥)	(١٠,٢٤٨)	الاض محلال في مدينوا طلاب رسوم دراسية
(٥,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	مدينون شركة مصر للتأمين- سداد معجل*
-	(٣,٠٠٠)	الاض محلال في المدينون
٣٥,٢٥٥	٦٤,٣٤٥	اجمالي مدينون وأرصدة مدينة أخرى

- * يمثل مبلغ ٥ مليون قيمة سداد معجل تم صرفه لشركة مصر للتأمين في ٢٠١٨-٢-٢٨
- ** يمثل مبلغ ٤٧٥ مليون قيمة عقد التسوية و التصالح المؤرخ في ٢٠١٧-١٢-١٩ و المبرم بين شركة مصر للتأمين و السيد/سيد تونسي محمود بشخصه و بصفته رئيس مجلس أمناء جامعة ٦ أكتوبر.
- *** يمثل مبلغ ٢٤٥ مليون جنية قيمة الاض محلال المكون لما تم سداده لشركة مصر للتأمين من اجمالي عقد التسوية و التصالح المؤرخ في ٢٠١٧-١٢-١٩ لحين البت في الدعوي رقم ٥١٣٣ لسنة ١٣٦ ق المقامة من الجامعة ضد شركة مصر للتأمين و التي قضى فيها بجلسة ٢٠٢٠/١٢/١٩ برفض الدعوة وتم الطعن على الحكم .

١٢. نقدية وما في حكمها

٢٠٢١/٠٨/٣١	٢٠٢٢/٠٥/٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
٧٨٠,٥٦٥	٧٢٨,٣٤١	حسابات جارية لدى البنوك - ذات عائد يومي
٢١٠,٨٠٢	٣٠٦,٠٠٠	ودائع ببنوك
-	٤٨,٠٢٦	حسابات جارية لدى البنوك
٢,٥٢٢	٣١٤	شيكات تحت التحصيل
٦٠	٥٤	نقدية بالصندوق
٩٩٣,٩٤٩	١,٠٨٢,٧٣٥	اجمالي النقدية و ما في حكمها

١٣. رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٤ مليارات جنيه مصرى وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٩٠٩ مليون جنيه مصرى موزعاً على ٩٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيهات للسهم وجميعها أسهم نقدية.
- تحفظ أسهم الشركة مركزياً لدى شركة مصر للمقاصلة للتسوية والحفظ المركزي ويتم التداول عليها من خلال البورصة المصرية.

٢٣. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية

١.٢٣ إدارة المخاطر المالية

الشركة عرضة للمخاطر التالية الناشئة عن استخدام الأدوات المالية:

- أ- مخاطر الائتمان
- ب- مخاطر السوق
- ج- مخاطر السيولة

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها كما يعرض بعض الافتراضات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القواعد المالية.

يتتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه، وتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتناول أنشطتها على أساس منتظم.

والإطار الحالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة المخاطر الموقته رسمياً في مجالات محددة ومن سياسات إدارة مخاطر غير موقته رسمياً تستخدم في مجالات أخرى.
تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

أ- مخاطر الائتمان

هي خسائر مالية تتكبدها الشركة في حال تعذر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداء المالي، ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض والمحصلات الأخرى وكذا من أنشطتها المالية، بما في ذلك الارصدة لدى البنوك.

أرصدة العملاء وأوراق القبض

ينشا خطراً الائتمان بناء على سياسة واجراءات وانظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر، يتم قياس القوة الائتمانية للعميل بناء على بطاقة أداء ائتماني لكل عميل على حدي ويتم تحديد الحد الائتماني بناء على هذا التقييم، كما ان إيرادات الشركة ترجع لمجموعة كبيرة من العملاء ذوى الملانة المالية بالإضافة الى ان جزء من إيرادات الشركة يتم تحصيلها فوراً فور تنفيذ عملية البيع ، يتم مراقبة الأرصدة القائمة للعملاء باستمرار ، و تقوم الشركة بعمل دراسة اضمحلال في كل فترة مالية.

الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الأخرى الخاصة بالشركة بالتكلفة المستهلكة، تتعرض المنشآة لمخاطر الائتمان نتيجة لاختلاف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول.
ويتولى القطاع المالي إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك، وتحدد الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك محلية ذات سمعة جيدة، كما ان البنوك المحلية تخضع لأشراف البنك المركزي المصري وبالتالي فإن خطراً التعرض لمخاطر الائتمان ضعيفة.

ب- مخاطر السوق

تنشا مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتغيرات النقدية المستقبلية للأدلة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، ومن أمثلتها خطراً سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، والشركة لا تحافظ ولا تصدر أدوات مالية مشتقة.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتعرض مخاطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ولتخفيض ذلك الخطير تقوم الشركة كلما امكن باعداد مركز مكشوف للعملات الاجنبية ولهذا فان هذا الخطير منخفض نسبياً وعلاوة على ذلك فقد تم تقييم ارصدة الاصول والالتزامات بالعملات الاجنبية باستخدام السعر الرسمى فى تاريخ المركز المالى.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشا مخاطر أسعار الفائدة عن تذبذب القيمة العادلة أو التغيرات النقدية المستقبلية للأدلة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق، ويحصل تعرض الشركة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة بالسوق من عدمه بشكل رئيسي بالالتزامات الشركة بسعر فائدة متغير وودائع ذات فائدة

٢٣. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تابع)

١,٢٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معروضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

ج- مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة للالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائمًا سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبّد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٢,٢٣ الأدوات المالية

خطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية للأرصدة الموضح في (إيضاح رقم ٩) بعد استبعاد رصيد مصروفات مدفوعة مقدماً ومواردين دفعات مقدمة و مصلحة الضرائب الحد الأقصى للتعرض للمخاطر في تاريخ القوائم المالية.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية وتلخيص ذلك الخطر تقوم الشركة كلما أمكن باعداد مركز مكشوف للعملات الأجنبية ولهذا فإن هذا الخطر منخفض نسبياً وعلاوه على ذلك فقد تم تقييم ارصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر الرسمي في تاريخ المركز المالي.

خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة التسهيلات الإنتمانية بفوائد وحيث أن إدارة الشركة لا تعتمد في التمويل على التسهيلات البنكية الدائنة في ٣١ مايو ٢٠٢٢ ولا يوجد أي فوائد مدينة متعلقة خلال الفترة وبالتالي لا تواجه الشركة آية مخاطر بسعر الفائدة في الوضع الراهن.

خطر السيولة

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبّد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية. وتهدف الإدارة إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الإحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة. يوفر هذا الإيضاح الشروط التعاقدية للالتزامات المالية في تاريخ المركز المالي:-

اليوم	بيان	إيضاح رقم	القيمة الدفترية	السنة أو أقل
			ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
٢٠٢٢ مايو ٣١	مواردin ومقاولين	(١٦)	٩١,١٥٨	٩١,١٥٨
٢٠٢١ أغسطس ٣١	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٩٨,٠٢٤	٩٨,٠٢٤	٩٨,٠٢٤
٢٠٢١ أغسطس ٣١	مواردin ومقاولين	(١٦)	١٤,٤٧٠	١٤,٤٧٠
٢٠٢١ أغسطس ٣١	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١١٦,٦٦٢	١١٦,٦٦٢	١١٦,٦٦٢

٢٣. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تابع)

٤، ٢٣

ادارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على تقدير المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. وسيعي مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.

ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية

٤، ٢٣

كما في ٣١ أغسطس ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ ، تم تقدير القيم العادلة للأدوات المالية للشركة لتقرير قيمتها الدفترية لأن الأدوات المالية قصيرة الأجل بطبيعتها ولا تحمل أي فائدة ، باستثناء الودائع قصيرة الأجل بأسعار السوق السائدة و من المتوقع أن تتحقق بقيمتها الدفترية الحالية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ المركز المالي.

"القيمة العادلة" هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في الأصل أو ، في حالة عدم وجوده ، في السوق الأكثر فائدة الذي تمتلكه الشركة الوصول في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

يتطلب عدد من السياسات والإفصاحات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة لكل من الأصول والالتزامات المالية وغير المالية.

لدى الشركة ممارسات ثابتة فيما يتعلق بقياس القيم العادلة. تتحمل الإدارة المسئولية الكاملة عن الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة ، بما في ذلك المستوى الثالث القيمة العادلة.

تراجع الإدارة بانتظام المدخلات الهامة غير الجديرة باللاحظة وتعديلات التقييم. إذا تم استخدام معلومات الطرف الثالث ، مثل عروض أسعار الوسطاء أو خدمات التسعير. لقياس القيمة العادلة تقوم الإدارة بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من الأطراف الثالثة لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تفي بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يجب فيه تصنيف هذه التقييمات.

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو التزام ، يستخدم المقيمون بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها بقدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

المستوى الأول : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو التزامات مماثلة.
المستوى الثاني: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام أما مباشرة (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)

المستوى الثالث: مدخلات الأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات سوق يمكن ملاحظتها (مدخلات غير ملحوظة)

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى من المدخلات حيث أنه مهم للقياس بأكمله.

تعترف الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير. كما في ٣١ أغسطس ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ ، يتوقع أن القيم الاسمية ناقصاً أي تعديلات انتقامية مقدرة للأصول والالتزامات المالية ذات تاريخ استحقاق أقل من سنة واحدة تقارب قيمتها العادلة. تعتبر القيم العادلة للألتزامات المالية غير المتداولة مقاربة لقيمها الدفترية لأنها تحمل معدلات فائدة ، والتي تستند إلى أسعار الفائدة في السوق.

٢٥. الموقف الضريبي (شركة قناة السويس) (تابع)

ثالثاً: ضريبة الدمة

- السنة من بداية النشاط حتى ٢٠١٩/١٢/٣١:

تم فحص الشركة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ولم يتم اخطار الشركة بآية نماذج حتى تاريخه.

رابعاً: الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

- يتم سداد الضريبة المخصومة تحت حساب الضريبة في المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

وردت للشركة اخطارات من مصلحة الضرائب العقارية بالقيمة الإيجارية المقدرة وكذا الضريبة المستحقة على العقارات المبنية المملوكة للشركة والمؤجرة تمويلاً لجامعة ٦ أكتوبر ومعاهد العليا بمدينة ٦ أكتوبر والمعاهد العليا بمصر الجديدة - مساكن شيراتون بموجب نماذج (٣) وقد تم سداد الضريبة المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الموقف الضريبي (جامعة ٦ أكتوبر)

أولاً: ضريبة شركات الأموال

- تم تقديم الاقرارات الضريبية حتى ٢٠٢١/٨/٣١ وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات.

- وتم انهاء اجراءات الفحص من بدء النشاط حتى ٢٠١٥/٨/٣١ وتم السداد بالكامل

٢٠١٧.

- جاري الفحص عن الاعوام من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢١.

- تم تسجيل الجامعة بمنظومة الفاتورة الالكترونية اعتباراً من ٢٦ مايو ٢٠٢١.

ثانياً: ضرائب كسب العمل

تم فحص ملف جاري فحص الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ وتم سداد الفروق الضريبية

كسب العمل حتى عام ٢٠١٤ وتم الربط والسداد

ثالثاً: ضريبة الدمة

- تم فحص الملف من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ وتم سداد الضريبة بالكامل

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة

- تم فحص الملف من بدايه فتح ملف القيمه المضافه و حتى عام ٢٠١٨ و تم السداد بالكامل و يتم تقديم الاقرارات
الشهريه بصفه منتظمه.

خامساً: الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

- تم فحص الملف من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ و تم السداد بالكامل و يتم تقديم نماذج ٤١ في مواعيدها القانونية .

سادساً: الضريبة العقارية

- تم السداد حتى القسط الثاني لعام ٢٠٢١ و يوجد مبلغ ٣ مليون مطعون فيه و معروض الملف امام مكتب وزير المالية
لابداء الرأي .

سابعاً : الدمة الطبية

- تم سداد الدمة الطبية عن مستشفى جامعة ٦ أكتوبر حتى عام ٢٠٢١

٦٦. أحداث هامة

قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٩ إعتماد عقد إنهاء نزاع ملكية جامعة ٦ أكتوبر الموقع بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٨ و الذي تضمن الإقرار بملكية الشركة لنسبة ٩٩,٦٨ % من رأس مال الجامعة كما أطلعت الجمعية على القوائم المالية عن نشاط الجامعة عن السنوات ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ . وكذلك المركز المالى فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ المعدلة والمصححة والمعتمدة من مراقبى حسابات الجامعة و تؤكد الجمعية على ما جاء فى الميزانيات المعدلة بأن شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا تمتلك ٩٩,٦٨ % من رأس مال جامعة ٦ أكتوبر وفقاً للقواعد المعتمدة من مجلس أمناء الجامعة و رئيس الجامعة و المدير المالى و المصدق عليها تقرير مراقب حسابات الجامعة ، علماً بأن مراجعة الشركة و مراقبى حساباتها لها هذه القوائم ينصب فقط على الأرصدة المتباينة بين الشركة و الجامعة و حصة الشركة فى رأس مال الجامعة و من المسلم به أن إعداد و اعتماد القوائم المالية للجامعة هي مسئولية مجلس أمناء و رئيس الجامعة و مراقبى حسابات الجامعة وفقاً للقانون و تعتبر هذه الموافقة سارية بعد تسليم الجامعة للشركة و إستقالة رئيس وأعضاء مجلس أمناء الحاليين ووافقت الجمعية على إبراء ذمة الأستاذ / سيد تونسي محمود و إخلاء طرفه من الجامعة و الشركة طبقاً لما جاء به وفى حالة ظهور أية مخالفات غير ظاهرة في حينه ، يكون للشركة حق إتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، كما تؤكد الجمعية العامة على إتخاذ جميع الإجراءات القانونية لحماية حقوق شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في الجامعة . و ان أي إتفاقيات قد تم إبرامها تضر بالشركة و استثماراتها ، ستقوم الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

٢،٢٦ تعرّضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد، مما تسبّب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام ، لذا من المحمّل ان يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الاعمال بالقواعد المالية للشركة خلال العام والفترات القادمة بالإضافة إلى التأثير المحتمل على عمليات التشغيل والسيولة المتوفرة لديها، وتقوم الشركة حالياً بتقييم وتحديد حجم هذا التأثير على القوائم المالية الحالية لها، إلا أنها ترى في الوقت الحالي بناءً على أحدث معلومات متاحة لديها عدم وجود تأثير هام على القوائم المالية الحالية أو قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها ، وفي ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث بشكل نهائي يعتمد على المدى المتوقع وال فترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يتربّع عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

العضو المنتدب
أ.د/ أحمد زكي

مدير عام الشئون المالية
أ/ أشرف محمد إبراهيم